ماو تسي تونغ

حول العلاقات العشر الرئيسية

(٢٥ ابريل – نيسان – ١٩٥٦)

دار النشر باللغات الاجنبية
بكين

الطبعة الاولى . . . . . . عام ١٩٧٧

كلمة الناشر

تمت ترجمة هذا المقال « حول العلاقات العشر الرئيسية » وفقا للنص الصينى الصادر عن دار الشعب للنشر ببكين فى ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٧٦ .

طبع فى جمهورية الصين الشعبية

تحذير من الناسخ الالكتروني

هذا الكراس صدر باللغة العربية عام 1977 نقلاً عن النص الصيني الصادر في ديسمبر (الشهر 12) من سنة 1976، أي انه - والنص الصيني المُتَرجم عنه - صدر بعد وفاة ماو تسي، الحادثة في التاسع من ستمبر (الشهر التاسع) من عام 1976، ونجاح الإنقلاب المضاد حيث كانت زوجة ماو وثلاثة من رفاقه معتقلين في سجون الإنقلاب

وهذا النص يختلف بصورة ملحوظة عن النص الأصلي الذي اصدره الحرس الأحمر الصيني، أثناء الثورة الثقافية البروليتارية العظمى وقد كانت سلطة الإنقلاب المعادي للثورة تتحجج بهذا النص لتبرير خطها التحريفي. كل هذا يضع علامة استفهام على مصداقية نَسب هذا النص للزعيم الصيني الراحل

لذا اقتضى التنويه
الصوت الشيوعي

هذا الحديث ادلى به الرفيق ماو تسيتونغ فى الاجتماع الموسع للمكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى . وفى هذا الحديث لخص الرفيق ماو تسيتونغ ، آخذا العبر من الاتحاد السوفياتى ، تجارب الصين ووضح العلاقات العشر الرئيسية القائمة فى الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى وطرح الافكار الاساسية حول الخط العام لبناء الاشتراكية بصورة اكثر واسرع وافضل واكثر اقتصادا ، هذا الخط الذى يتفق مع ظروف بلادنا .

الفهرس

خلال الاشهر الاخيرة استمع المكتب السياسى للجنة المركزية الى تقارير عن العمل مقدمة من ٣٤ دائرة مركزية مثل دائرة الصناعة والزراعة والنقل والتجارة والمالية ، ولاحظ منها مسائل تتعلق بالبناء الاشتراكى والتحويل الاشتراكى . ويمكن تلخيصها فى عشر مسائل او عشر علاقات رئيسية .

وهذه المسائل العشر المطروحة تتمحور كلها حول مبدأ اساسى هو تجنيد جميع العوامل الايجابية داخل البلاد وخارجها لخدمة قضية الاشتراكية . فى الماضى طبقنا مبدأ تجنيد جميع العوامل الايجابية من اجل انهاء الحكم الامبريالى والاقطاعى والرأسمالى البيروقراطى ومن اجل انتصار الثورة الديمقراطية الشعبية . واليوم نطبق هذا المبدأ نفسه من اجل خوض الثورة الاشتراكية وبناء بلادنا الاشتراكية . ومع ذلك لا تزال فى عملنا مسائل فى حاجة الى المناقشة . والشىء الجدير بالاهتمام الخاص هو تلك النواقص والاخطاء القائمة فى مجرى البناء الاشتراكى السوفياتى والتى تكشفت مؤخرا . فهل تريد ان تسلك ايضا التعرجات

نفسها التى سلكها الاتحاد السوفياتى ؟ بالامس تمكنا من تجنب بعض التعرجات بالاستفادة من تجاربهم واليوم اولى بنا ان نتخذ من تجاربهم عبرة لنا .

ما العوامل الايجابية داخل البلاد وخارجها ؟ ان العمال والفلاحين هم القوة الاساسية على الصعيد الداخلى . وقوى الوسط هى قوة يمكن كسبها . والقوى الرجعية رغم انها عامل سلبى ينبغى لنا ان نتقن العمل لكى نحولها قدر الامكان من عامل سلبى الى عامل ايجابى . اما على الصعيد الدولى فيجب علينا ان نتحد مع جميع القوى التى يمكن الاتحاد معها ، فالقوى غير المحايدة يمكن ان تتحول بجهودنا الى قوى محايدة ، حتى القوى الرجعية يمكن تفكيكها والافادة منها ايضا . وباختصار علينا ان نجند جميع القوى المباشرة وغير المباشرة ونكافح فى سبيل بناء بلادنا حتى تصبح دولة اشتراكية قوية .

وفيما يلى اتناول هذه المسائل العشر .

١ـ العلاقة بين الصناعة الثقيلة وبين الصناعة الخفيفة والزراعة

الصناعة الثقيلة هى مركز الثقل فى بناء بلادنا . لذا يجب اعطاء الاولوية لتطوير انتاج وسائل الانتاج وهذا امر مقرر . غير انه لا يصح ابدا ان نهمل انتاج وسائل المعيشة وخاصة الحبوب الغذائية . فاذا لم تتوفر كميات كافية من الحبوب الغذائية والضروريات اليومية الاخرى فلا يمكن بالدرجة الاولى اطعام العمال ناهيك عن تطوير الصناعة الثقيلة . لهذا يجب ان نعالج العلاقة بين الصناعة الثقيلة وبين الصناعة الخفيفة والزراعة معالجة جيدة .

اننا لم نرتكب خطأ مبدئيا فى معالجة العلاقة بين الصناعة الثقيلة وبين الصناعة الخفيفة والزراعة . فقد عملنا فى هذا الصدد افضل مما عمل الاتحاد السوفياتى وبعض البلدان فى اوروبا الشرقية ، اذ ان الاتحاد السوفياتى لم يستطع لزمن طويل ان يصل الى اعلى مستوى شهده انتاج الحبوب الغذائية قبل الثورة ، كما ان بعض البلدان فى اوروبا الشرقية تعرضت لمشكلات خطيرة ناتجة عن اللاتوازن الرهيب بين تطورات الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة . ومثل هذه المشكلات لم تحدث فى بلادنا . لقد ركزوا

من جانب واحد على الصناعة الثقيلة مهملين الزراعة والصناعة الخفيفة ، فترتب على ذلك عدم توفر السلع فى الاسواق وتذبذب العملة ، بينما نحن نولى الزراعة والصناعة الخفيفة مزيدا من الاهمية. فقد ظللنا نمسك بالزراعة ونطورها مما ضمن الى حد كبير توفر الحبوب والمواد الخام ، وهذه ما نحتاج اليه لتنمية الصناعة ، ولذلك فالضروريات اليومية متوفرة نسبيا فى بلادنا والاسعار والعملة مستقرة .

ان المسألة التى تواجهنا فى الوقت الحاضر هى مواصلة ادخال تعديلات مناسبة على النسبة بين استثمارات الصناعة الثقيلة واستثمارات الزراعة والصناعة الخفيفة بغية زيادة تطوير الزراعة والصناعة الخفيفة . وهل ذلك يعنى ان الصناعة الثقيلة لم تعد اساسية ؟ انها ستظل اساسية وستظل مركز الثقل لاستثماراتنا . الا ان نسبة الاستثمارات المخصصة للزراعة والصناعة الخفيفة لا بد من زيادتها قليلا .

ماذا ستكون النتيجة اذن ؟ اولا يمكن سد حاجات معيشة الشعب بصورة افضل ، وثانيا يمكن توفير المال بسرعة اكبر وبالتالى يمكن تطوير الصناعة الثقيلة بصورة اكثر وافضل . ان الصناعة الثقيلة بدورها تستطيع ان توفر المال ، ولكن الصناعة

الخفيفة والزراعة فى ظروفنا الاقتصادية الراهنة تستطيعان توفيرا اكثر واسرع .

وهنا يطرح السؤال التالى نفسه : هل لديك رغبة حقيقية ام زائفة ، رغبة قوية ام ضعيفة فى تطوير الصناعة الثقيلة ؟ اذا كانت رغبتك زائفة او ضعيفة فانك ستوجه الضربات الى الزراعة والصناعة الخفيفة وتخفض الاستثمارات فيهما . واذا كانت رغبتك حقيقية او قوية فستولى الزراعة والصناعة الخفيفة اهمية كبيرة وتوفر مزيدا من الحبوب الغذائية والمواد الخام للصناعة الخفيفة وتوفر مزيدا من المال ومن ثم يمكن ان تخصص مزيدا من الاستثمارات للصناعة الثقيلة فى المستقبل .

ان امامنا الآن طريقين لتطوير الصناعة الثقيلة ، احدهما تطوير الزراعة والصناعة الخفيفة تطويرا ضئيلا ، والآخر تطويرهما تطويرا كبيرا . وعلى المدى البعيد يتضح ان الطريق الاول سيجعل الصناعة الثقيلة تتطور فى شيء من التواضع والبطء او على الاقل لن يكون اساسها راسخا ، وسوف تثبت الحسابات العامة بعد عشرات الاعوام ان هذا الطريق خاسر . اما الطريق الثانى فسيجعل الصناعة الثقيلة تتطور بصورة اكثر واسرع بل سيزيد اساس تطورها رسوخا بضمان متطلبات معيشة الشعب .

٢ـ العلاقة بين الصناعات فى المناطق الساحلية والصناعات فى اعماق البلاد

كانت صناعاتنا فى الماضى تتجمع فى المناطق الساحلية ، واقصد بالمناطق الساحلية لياونينغ وخبى وبكين وتيانجين وشرقى خنان وشاندونغ وآنهوى وجيانغسو وشانغهاى وتشجيانغ وفوجيان وقوانغدونغ وقوانغشى . فقد كانت حوالى ٧٠٪ من مجموع كل من صناعاتنا الخفيفة والثقيلة تتواجد فى المناطق الساحلية ، و٣٠٪ فقط فى اعماق البلاد . وهذا التوزيع اللامعقول تركة الماضى . ان الاستفادة الكاملة من القواعد الصناعية فى المناطق الساحلية واجبة ، ولكن من اجل تحقيق التوازن لتوزيع الصناعات فى مجرى تطورها يجب بذل الجهود الجبارة لتطوير الصناعات فى اعماق البلاد . ولم نرتكب ايضا اى خطأ كبير فى معالجة هذه العلاقة بين الاثنين ، وكل ما حدث اننا فى السنوات الاخيرة لم نقدر الصناعات فى المناطق الساحلية حق قدرها ، ولم نول تطويرها تلك الاهمية الكبيرة . وهذا يجب تغييره .

فى الماضى كانت الحرب تدور فى كوريا ، وكان الوضع الدولى جد متوتر ، فأثر ذلك بالضرورة فى تقييمنا للصناعات فى

المناطق الساحلية . اما الآن ففى تقديراتنا ان حربا عدوانية جديدة على الصين وحربا عالمية جديدة لا يمكن نشوبهما خلال فترة قصيرة ، ومن المحتمل ان تستمر المرحلة السلمية عشر سنوات او زمنا اطول من ذلك . لهذا سنكون مخطئين ان لم نستفد كل الاستفادة من طاقات التجهيزات والقدرات الفنية لدى الصناعات فى المناطق الساحلية . ثم انه اذا كانت لدينا خمس سنوات فقط ولا نقول عشر سنوات ، يجب علينا ايضا ان نعمل جاهدين على تطوير الصناعات فى المناطق الساحلية خلال اربع سنوات ونخليها فى السنة الخامسة اذا ما نشبت الحرب . ان الاحصاءات الموجودة تشير الى ان مصانع الصناعات الخفيفة تتميز على وجه العموم بسرعة البناء وسرعة العائد بحيث يمكن لمصنع واحد خلال اربع سنوات بعد دخوله كليا فى طور الانتاج ان يحصل على عائدات تكفى لبناء ٣ مصانع جديدة او مصنعين او مصنع او نصف مصنع على الاقل ، وذلك الى جانب تغطية تكاليف بناء المصنع بالذات . لماذا لا نقوم بهذا العمل النافع ؟ والرأى القائل بأن القنبلة الذرية ستسقط على رؤوسنا بعد ثوان هو تقدير للوضع لا يتفق مع الحقائق الواقعة ، واى موقف سلبى من الصناعات فى المناطق الساحلية مبنى على هذا الرأى هو موقف غير صحيح .

ولكن هذا لا يعنى ان المصانع الجديدة سوف تقام جميعها فى المناطق الساحلية . فمما لا شك فيه ان معظم الصناعات الجديدة يجب انشاؤها فى اعماق البلاد لكى نحقق لصناعاتنا بالتدريج توزيعا متوازنا يكون فى صالح الاستعدادات لمواجهة الحرب . ومع ذلك فمن الممكن ان تقام فى المناطق الساحلية بعض المصانع والمناجم الجديدة وحتى بعض المصانع والمناجم العملاقة . اما اعمال توسيع واعادة بناء الصناعات الخفيفة والثقيلة القائمة فى المناطق الساحلية ، فقد انجزنا بعضا منها فى الماضى وسوف نقوم بالكثير منها فى المستقبل .

ان استخدام وتطوير طاقات الصناعات القديمة فى المناطق الساحلية بصورة فعالة ، سوف يوفر لنا امكانيات اضخم لتطوير ودعم الصناعات فى اعماق البلاد . واذا وقفنا من ذلك موقفا سلبيا فان هذا سيعوق التطور السريع لهذه الصناعات . ولذلك فهى ايضا مسألة ما اذا كانت الرغبة فى تطوير الصناعات فى اعماق البلاد حقيقية ام زائفة . فاذا كانت الرغبة حقيقية وليست زائفة فلا بد من زيادة استخدام وتطوير الصناعات فى المناطق الساحلية وخاصة الصناعات الخفيفة .

٣ـ العلاقة بين البناء الاقتصادى والبناء الدفاعى

ان الدفاع الوطنى لا غنى عنه . لقد بلغت قدراتنا الدفاعية الآن مستوى معينا . وقد ازداد جيشنا قوة عبر حرب مقاومة العدوان الامريكى ودعم كوريا وعبر سنوات عديدة من التعزيز والتدريب بحيث صار اقوى من الجيش الاحمر السوفياتى قبيل الحرب العالمية الثانية ، كما انه قد حقق بعض التحسن فى تجهيزاته . وصناعتنا الدفاعية يجرى بناؤها . اننا لم نعرف صناعة الطائرات ولا صناعة السيارات منذ ان فصل بان قو السماء عن الارض ، اما الآن فقد اصبحنا قادرين عليها .

ليست لدينا القنبلة الذرية بعد . ولكن فى الماضى لم تكن لدينا طائرات ولا مدافع ، واستطعنا مع ذلك ان نهزم الامبريالية اليابانية وتشيانغ كاى شيك بالدخن والبنادق . لقد اصبحنا اليوم اقوى من الامس ، وفى المستقبل سنكون اقوى من اليوم ، فلن نكتفى بامتلاك المزيد من الطائرات والمدافع بل ستكون فى حوزتنا القنبلة الذرية . اذا اردنا الا نتعرض للظلم والضيم فى عالم اليوم فان القنبلة الذرية شيء لا غنى عنه . اذن ما العمل ؟ الطريق

المضمون هو تخفيض نسبة النفقات العسكرية والادارية الى حد مناسب وزيادة النفقات فى البناء الاقتصادى . فالبناء الدفاعى لا يمكنه ان يسجل تقدما اكبر الا اذا شهد البناء الاقتصادى تطورا اسرع .

ففى الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية السابعة للحزب المنعقدة فى عام ١٩٥٠ ، طرحنا مسألة تبسيط اجهزة الحكومة وتخفيض النفقات العسكرية والادارية باعتبارها احد الشروط الثلاثة لتحسين وضعنا المالى والاقتصادى جذريا . وكانت النفقات العسكرية والادارية فى فترة الخطة الخمسية الاولى تمثل ٣٠٪ من مجموع المدفوعات فى ميزانية الدولة . وهذه نسبة كبيرة جدا . ففى فترة الخطة الخمسية الثانية يجب تخفيضها الى زهاء ٢٠٪ حتى يمكن توفير المزيد من الاموال لبناء اعداد اكبر من المصانع والآلات . وبذلك لا نملك بعد فترة من الزمن الكثير من الطائرات والمدافع فحسب بل من الممكن ان تكون لدينا قنابلنا الذرية .

وهنا ايضا يطرح السؤال التالى نفسه : هل ترغب فى الحصول على القنبلة الذرية رغبة حقيقية كلية ام رغبة نسبية لا كلية ؟ اذا كانت رغبتك حقيقية كلية فسوف تخفض نسبة النفقات العسكرية والادارية وترفع نسبة الاستثمارات للبناء الاقتصادى . واذا لم

تكن رغبتك حقيقية كلية فسوف تعمل حسب اللوائح القديمة . هذه مسألة مبدأ استراتيجى ، فأرجو من اللجنة العسكرية ان تناقشها .

هل يحسن بنا ان نسرح جميع قواتنا فى الوقت الراهن ؟ هذا ليس جيدا ، لأن العدو ما زال موجودا ، وما زلنا نحن نتعرض للظلم والحصار من العدو . اذا لا بد لنا من تعزيز الدفاع الوطنى ، ومن اجل ذلك لا بد من تعزيز البناء الاقتصادى اولا وقبل كل شىء .

٤ ـ العلاقة بين الدولة ووحدات الانتاج والمنتجين

ان من الضرورى ان نعالج العلاقة بين الدولة وبين المصانع والتعاونيات والعلاقة بين المصانع والتعاونيات وبين المنتجين معالجة جيدة . لذلك لا يجوز ان نهتم بجانب دون الآخر بل يجب ان نضع فى الحساب كلا من هذه الاطراف الثلاثة ، الدولة والجماعة والفرد ، او كما كنا نعبر دائما " وضع كل من الجيش والشعب فى الحساب " و " مراعاة كل من المصالح العامة والمصالح

الخاصة " . ونظرا للتجارب السوفياتية وتجاربنا الذاتية ينبغى علينا ايجاد حلول افضل لهذه المسألة فيما بعد .

ولنأخذ العمال مثلا ، فمع ارتفاع انتاجية عملهم يلزم تحسين ظروف العمل وزيادة الخدمات الجماعية من اجلهم شيئا فشيئا . اننا ندعو دائما الى النضال الشاق ونعارض وضع المصالح المادية الشخصية فوق كل شيء ، وفى الوقت نفسه ندعو دائما الى العناية بمعيشة الجماهير ونعارض البيروقراطية التى لا تهتم بمشكلات الجماهير . ومع تطور الاقتصاد الوطنى بكامله يصبح من الضرورى تعديل الاجور بصورة مناسبة . لقد اتخذنا مؤخرا قرارا برفع الاجور بعض الشيء ، وهدفنا الرئيسى هو رفع اجور الفئات الدنيا ، اجور العمال ، وذلك لتقريب الشقة بين اجور الفئات العليا والفئات الدنيا . لم تكن اجورنا عالية عموما ، الا ان معيشة العمال قد تحسنت عن الماضى كثيرا ، وذلك يرجع الى زيادة عدد العاملين وانخفاض الاسعار واستقرارها واسباب اخرى . وتحت سلطة البروليتاريا يظهر العمال دائما على درجة عالية من الوعى السياسى والحماسة فى العمل . لقد دعت لجنة الحزب المركزية فى نهاية السنة الماضية الى معارضة نزعة المحافظة اليمينية ، واستجابت لدعوتها جماهير العمال بحرارة ، فتجاوزت خطة الربع الاول من

هذه السنة بصورة لم يسبق لها مثيل بعد كفاح شاق امتد ثلاثة اشهر . وعلينا ان نزيد روحهم روح النضال الشاق اشعاعا ، كما ان علينا الاهتمام اكثر بتسوية مشكلاتهم الملحة فى العمل والمعيشة .

واود ان اتناول هنا مسألة استقلال المصانع تحت القيادة الموحدة . يبدو من غير اللائق ان يوضع كل شىء فى يد السلطات المركزية وسلطات المقاطعات والبلديات المركزية دون ان يعطى للمصانع شىء من الصلاحيات او حرية الحركة او شىء من الفوائد . ليست لدينا خبرات كثيرة حول مسألة الحدود المناسبة لما يجب ان تتمتع به السلطات المركزية وسلطات المقاطعات والبلديات المركزية والمصانع من صلاحيات وفوائد ، فينبغى دراسة هذه المسألة . ومن حيث المبدأ فان الوحدة والاستقلال يشكلان وحدة الضدين ، فلا بد من وجود الوحدة ووجود الاستقلال . وعلى سبيل المثال فنحن نجتمع الآن وهذا يعنى الوحدة ، ثم عندما ينفض الاجتماع يذهب بعضنا للتفسح والبعض الآخر للقراءة او تناول الطعام وهذا يعنى الاستقلال ، واذا استمر الاجتماع الى ما لا نهاية ودون اعطاء الاستقلال للفرد أ فلا نموت جميعا ؟ هذا صحيح بالنسبة الى الفرد وهو ينطبق كذلك على المصانع ووحدات الانتاج الاخرى . فمن الضرورى ان تتمتع كل وحدة من وحدات

الانتاج باستقلال يرتبط بالوحدة وبهذا فقط يمكنها ان تتطور بمزيد من النشاط .

ودعنا الآن نتحدث عن الفلاحين . ان علاقاتنا مع الفلاحين ظلت طيبة ولكننا ارتكبنا خطأ فى مسألة الحبوب الغذائية . ففى عام ١٩٥٤ انخفض انتاج الحبوب فى بعض مناطقنا بسبب الفيضانات ، ومع ذلك فقد زدنا مشترياتنا من حبوب الفلاحين ثلاثة ملايين ونصف مليون طن . وبسبب الانخفاض فى الانتاج والزيادة فى الشراء كان كل فرد تقريبا يتحدث فى ربيع العام الماضى وفى كثير من المناطق عن موضوع الحبوب ، وكل اسرة تناقش موضوع تسويق الحبوب الموحد . لقد اظهر الفلاحون عدم الرضا والاستياء وجاءت شكاوى كثيرة من داخل الحزب وخارجه . وبالرغم من ان عددا غير ضئيل من الناس بالغوا فى الامر عن عمد منتهزين الفرصة لمهاجمتنا الا انه لا يصح ان نقول : ليس فى عملنا تقصير . اننا لم نقم بالتحقيقات الكافية ولم نستطع الاطلاع على حقيقة الامر فاشترينا ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحبوب زيادة ، وهذا تقصير . ولما اكتشفناه انقصنا مشترياتنا ثلاثة ملايين ونصف مليون طن فى عام ١٩٥٥ ، ووضعنا نظاما لتحديد حجم الانتاج والشراء والتسويق للحبوب ، هذا بالاضافة

الى وفرة الحصاد . ونتيجة لذلك التخفيض وتلك الزيادة ازدادت الحبوب الغذائية فى يد الفلاحين اكثر من عشرة ملايين طن . وعندئذ قال ايضا اولئك الفلاحون الذين كانت لديهم شكاوى : " ان الحزب الشيوعى جيد حقا . " وعلى الحزب كله ان يذكر هذا الدرس .

ان طريق الاتحاد السوفياتى هو نهش الفلاحين بشدة ، فهو يأخذ الكثير من الفلاحين بثمن زهيد جدا عن طريق ما يسمى بنظام بيع الحبوب الاجبارى للدولة وغيره من الاساليب . وتوفير المال بهذا الطريق قد ثبط حماسة الفلاحين فى الانتاج الى درجة خطيرة . تريد من الدجاجة ان تبيض كثيرا وانت لا تطعمها الحبوب ، وتريد من الحصان ان يعدو سريعا وانت لا تقدم اليه العلف . هل فى العالم منطق كهذا !

ان سياستنا ازاء الفلاحين ليست كالسياسة السوفياتية وانما هى سياسة وضع كل من مصالح الدولة والفلاحين فى الحساب . ضريبتنا الزراعية ظلت منخفضة نسبيا . ومن ناحية التبادل بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية فاننا ننتهج سياسة تقليص فارق المقص ، سياسة التبادل المتساوى القيمة او المتساوى القيمة على وجه التقريب . فالدولة تشترى المنتجات الزراعية بأسعار عادية

بحيث لا يتعرض الفلاحون لأية خسارة فضلا عن ان اسعار شرائنا فى ارتفاع تدريجى . هذا وفى تزويدنا الفلاحين بالمنتجات الصناعية ننتهج سياسة توسيع حجم المبيعات مع ربح زهيد وتثبيت الاسعار او تخفيضها تخفيضا مناسبا ، وعند تموييننا الفلاحين فى المناطق التى تنقصها الحبوب فاننا نقدم بصورة عامة بعض المعونات المالية . ورغم ذلك يبقى هناك احتمال ارتكاب اخطاء من هذا النوع او ذاك اذا ظهر منا اهمال . ونظرا للاخطاء الخطيرة التى ارتكبها الاتحاد السوفياتى فى هذه المسألة ، يجب علينا ان نولى اتقان معالجة العلاقة بين الدولة والفلاحين مزيدا من الاهتمام .

ويجب كذلك اتقان معالجة العلاقة بين التعاونيات والفلاحين . كم تأخذ الدولة من مداخيل التعاونيات وكم تأخذ التعاونيات وكم يأخذ الفلاحون وبأى طريقة ؟ يجب ان توضع فى هذا الصدد قواعد مناسبة . ان نصيب التعاونيات من الدخل يصرف جميعه لخدمة الفلاحين مباشرة . فنفقات الانتاج شىء لا يحتاج الى الشرح ونفقات الادارة ضرورية والمدخرات العامة مخصصة لتوسيع الانتاج واعتمادات الخدمات العامة مخصصة لرفاهية الفلاحين . ولكن كم يخصص لكل من هذه الابواب ؟ ينبغى لنا ان نبحث مع الفلاحين فى تحديد نسبة معقولة . يجب علينا

ان نقتصد بصورة حازمة فى نفقات الانتاج وفى نفقات الادارة ، كما يجب رسم حدود للمدخرات العامة واعتمادات الخدمات العامة ، اذ لا يرجى ان ينجز كل ما هو حسن فى سنة واحدة .

وفيما عدا حالات التعرض للكوارث الطبيعية الاستثنائية يجب علينا ان نسعى عند زيادة الانتاج الزراعى لزيادة دخل ٩٠٪ من اعضاء التعاونيات سنويا ونضمن للـ ١٠٪ الا ينخفض دخلهم ان لم يحقق الزيادة ، واذا انخفض يجب اتخاذ الاجراءات السريعة لحل المشكلة .

وباختصار علينا ان نضع فى الحساب كلا من الدولة والمصانع ، الدولة والعمال ، المصانع والعمال ، الدولة والتعاونيات ، الدولة والفلاحين ، التعاونيات والفلاحين ، ولا يجوز وضع حساب لجانب دون الآخر . فان وضع حساب لجانب ، اى جانب ، دون الآخر يسىء الى الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا . وهذه مسألة خطيرة تتعلق بالشعب بملايينه الستمائة ، ويجب اجراء التثقيف المكرر حولها فى الحزب كله وبين ابناء الشعب بكامله .

٥ ـ العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية

العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية تشكل تناقضا آخر . وما يجب الاهتمام به فى الوقت الحاضر من اجل حل هذا التناقض هو ضرورة توسيع صلاحيات السلطات المحلية بعض الشىء ، وضرورة اعطائها المزيد من الاستقلال والسماح لها بممارسة اعمال اكثر ، وذلك بشرط مسبق هو توطيد القيادة الموحدة للسلطات المركزية . وهذا يساعدنا اكثر على بناء دولة اشتراكية قوية . ان المبادرة المركزية والمبادرة المحلية معا فى بلاد مترامية الاطراف كثيرة السكان معقدة الاحوال مثل بلادنا احسن بكثير من المبادرة الواحدة . فنحن لا يمكننا ان نحذو حذو الاتحاد السوفياتى فنضع كل شىء فى يد السلطات المركزية ونفرض القيود على السلطات المحلية دون ان نعطيها اى صلاحية فى الحركة .

ان السلطات المركزية والمحلية تريد تطوير الصناعة . حتى الصناعات التابعة مباشرة للسلطات المركزية تحتاج الى المساعدات من السلطات المحلية . اما الزراعة والتجارة فهما فى حاجة

اشد الى الاعتماد على السلطات المحلية . وباختصار فان تطوير البناء الاشتراكى يوجب اذكاء المبادرة المحلية ، كما ان توطيد السلطات المركزية يقتضى الاهتمام بمصالح السلطات المحلية .

وتتدخل الآن عشرات الايدى فى الهيئات المحلية مما يخلق لها صعوبات فى اعمالها . ان كل وزارة ترغب فور تأليفها فى القيام بالثورة ولذا تصدر الاوامر . وبما انه من غير اللائق ان تصدر الوزارات اوامرها الى لجان الحزب او مجالس الشعب على مستوى المقاطعة ، فهى تقيم الروابط المباشرة مع الادارات والمصالح التابعة للمقاطعات والبلديات المركزية ، وتصدر اوامرها يوميا الى تلك الادارات والمصالح زاعمة بأن هذه الاوامر كلها من القيادة المركزية مع ان لجنة الحزب المركزية ومجلس الدولة لا يعرفان عنها شيئا ، ويحدث ذلك ضغوطا كبيرة على السلطات المحلية . فتنهال الاستمارات الاحصائية كأنها طوفان . وهذا الوضع لا بد من تقويمه .

علينا ان ندعو الى اسلوب التشاور مع السلطات المحلية فى تصريف الامور . فلجنة الحزب المركزية تتشاور دائما مع السلطات المحلية فى تصريف الامور ، ولا تصدر اوامرها ابدا

قبل التشاور معها . لذا نرجو من مختلف الوزارات والدوائر المركزية ان تعير هذا الموضوع الاهتمام اللازم وان تتشاور مع الهيئات المحلية فى جميع الامور المتعلقة بالهيئات المحلية قبل اصدار الاوامر .

ويمكن قسم الدوائر المركزية الى قسمين . القسم الاول يمارس قيادته من فوق حتى المؤسسات التابعة له على ان تخضع مكاتبه الادارية ومؤسساته الموجودة فى مختلف المناطق لمراقبة السلطات المحلية . والقسم الثانى تقتصر مهمته على طرح المبادئ المرشدة ووضع خطط العمل ، اما الاعمال التنفيذية فيعهد بها الى السلطات المحلية .

ان المعالجة الصحيحة للعلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية هى مسألة ذات اهمية بالغة بالنسبة لدولة كبيرة مثل دولتنا ولحزب كبير مثل حزبنا . وهذه المسألة تجد الاهتمام الكبير كذلك فى بعض الدول الرأسمالية . ان تجاربها فى التنمية تستحق ان ندرسها رغم ان نظامها الاجتماعى يختلف عن نظامنا جوهريا . ولنأخذ تجاربنا الذاتية مثلا ، كنا نطبق نظام المناطق الادارية الكبرى فى الفترة الاولى من قيام الجمهورية ، وكان امرا ضروريا حينذاك ، ولكن له نواقص قد استغلها الى

حد ما فيما بعد تحالف قاو قانغ – راو شو شى المعادى للحزب . ثم اتخذ قرار بالغاء المناطق الادارية الكبرى واصبحت المقاطعات تابعة مباشرة للسلطات المركزية ، فكان ذلك القرار صحيحا . لكن لم تكن النتائج مرضية عندما انتهى الامر الى تجريد السلطات المحلية من استقلالها الضرورى . ودستورنا ينص على ان السلطة التشريعية كلها فى يد السلطات المركزية . ومع ذلك يمكن للسلطات المحلية ان تضع القواعد واللوائح وتتخذ الاجراءات على ضوء ظروفها الموضوعية ومتطلبات العمل بشرط عدم مخالفة مبادئ السلطات المركزية ، وهذا الامر لا يحظره الدستور . اننا نحتاج الى الوحدة وكذلك الى الخصوصية . ومن اجل بناء دولة اشتراكية قوية لا بد من وجود القيادة المركزية الموحدة والقوية ووجود الخطة الموحدة والانضباط الموحد على نطاق البلاد ، فلا يسمح بالمساس بهذه الوحدة التى لا غنى عنها . وفى الوقت نفسه لا بد من اذكاء المبادرة المحلية الى اقصى حد والسماح لكل منطقة بالتمتع بالخصوصية التى تتناسب مع ظروفها . هذه الخصوصية ليست من ذلك النوع الذى كان يبغيه قاو قانغ وانما هى خصوصية لا غنى عنها من اجل مصالح الكل ومن اجل تعزيز وحدة البلاد بأسرها .

وهناك ايضا مسألة العلاقة بين السلطات المحلية المختلفة ، واقصد هنا بصورة رئيسية العلاقة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا من السلطات المحلية . للمقاطعات والبلديات المركزية شكاواها من الدوائر المركزية ، أوليس للولايات والمحافظات والمراكز والنواحي شكاوى من المقاطعات والبلديات المركزية ؟ يجب على السلطات المركزية ان تضع فى حسابها اذكاء مبادرة المقاطعات والبلديات المركزية ، وكذلك على المقاطعات والبلديات المركزية ان تضع فى حسبانها تطوير مبادرة الولايات والمحافظات والمراكز والنواحي ، وينبغي الا تفرض القيود المشددة على المستويات الدنيا . ويجب بالطبع اعلام الرفاق فى المستويات الدنيا عن الامور التى ينبغى فيها الوحدة ولا ينبغى لهم ان يعالجوها كما يشاؤون . وجملة القول : ان كل ما كان توحيده ممكنا وضروريا يجب ان يوحد ، اما ما كان توحيده غير ممكن وغير ضروري فيجب الا يفرض توحيده فرضا . يجب ان تتمتع المقاطعات والبلديات المركزية والولايات والمحافظات والمراكز والنواحي على حد سواء بالاستقلال المعقول والحقوق المشروعة ويجب ان تناضل فى سبيلها . فالنضال من اجل هذه الحقوق انطلاقا من مصالح البلاد كلها لا من مصلحة الهيئة المحلية لا يمكن

وصفه بنزعة المحلية وبالافراط فى الاستقلال .

اما العلاقات بين المقاطعات والبلديات المركزية المختلفة فتعتبر نوعا آخر من العلاقات بين السلطات المحلية ، ويجب معالجتها ايضا بصورة سليمة . ومبدأنا الثابت هو الدعوة الى رعاية مصالح الكل وتبادل العون والتنازل المتبادل .

وفيما يتعلق بتسوية العلاقات بين السلطات المركزية والسلطات المحلية والعلاقات بين السلطات المحلية المختلفة فان تجاربنا لا تزال قليلة وغير ناضجة ، فأرجو منكم ان تقوموا بالبحث والمناقشة بصورة جدية وتلخصوا الخبرات من فترة لأخرى وذلك من اجل تعزيز الانجازات وتصحيح النواقص .

٦ ـ العلاقة بين قومية الهان والأقليات القومية

ان سياستنا بشأن العلاقة بين قومية الهان والاقليات القومية سليمة ، وقد لقيت التأييد من الاقليات القومية . فلقد وضعنا مركز الثقل فى معارضة تعصب قومية الهان الكبرى ، وينبغى ايضا معارضة التعصب القومى المحلى ، ولكنه على وجه العموم

ليس مركز الثقل فى المعارضة .

ان تعداد الاقليات القومية فى بلادنا قليل ولكن المناطق التى يقطنونها مترامية الاطراف . فمن ناحية السكان تشكل قومية الهان الاغلبية الساحقة اذ تبلغ ٩٤٪ من سكان البلاد . واذا ما مارسوا تعصب قومية الهان الكبرى واستهانوا بالاقليات القومية فان هذا الامر سيكون سيئا جدا . من الذى يملك مساحة اوسع ؟ الاقليات القومية . انها تقطن فى مساحة تبلغ ما بين ٥٠ و٦٠٪ من ارض البلاد . وحينما نقول ان الصين واسعة الاراضى وغنية بالثروات وكثيرة السكان فاننا نقصد فى الواقع ان قومية الهان " كثيرة السكان " وان الاقليات القومية " واسعة الاراضى وغنية بالثروات " او انها على اقل تقدير قد تمتلك " ثروات غنية " فى جوف الارض .

لقد ساهمت كل من الاقليات القومية بنصيبها فى تاريخ الصين . فكثرة تعداد قومية الهان كانت نتاجا لتزاوج قوميات عديدة لفترة طويلة من الزمن . وقد بذر الحكام الرجعيون فى العصور السالفة ، ولا سيما الحكام الرجعيون من قومية الهان ، بذور الجفوة وسط قومياتنا المختلفة وظلموا الاقليات القومية . وليس من اليسير ازالة التأثيرات الناتجة عن هذا الوضع على نحو

سريع حتى وسط الشعب الكادح . لذلك علينا ان نقوم بتوعية وتثقيف الكوادر والجماهير حول سياستنا القومية البروليتارية على نطاق واسع ولزمن طويل ، وان نراجع من حين لآخر العلاقة بين قومية الهان والاقليات القومية . وقد قمنا مرة واحدة بمراجعة هذه العلاقة قبل عامين ، ويجب ان نراجعها الآن مرة اخرى . واذا كانت العلاقة غير طبيعية فلا بد من معالجتها بالعمل الجدى وليس بمجرد الكلام .

اننا نحتاج الى البحث الجدى فى النظام الادارى الاقتصادى والنظام المالى اللذين يلائمان مناطق الاقليات القومية .

وعلينا ان نساعد بكل اخلاص وحماسة الاقليات القومية على تنمية اقتصادها وثقافتها . ان العلاقة بين القومية الروسية والاقليات القومية فى الاتحاد السوفياتى غير طبيعية الى حد بعيد ، فيجب علينا ان نستمد العبر من ذلك . الهواء فى الفضاء والغابات على سطح الارض والثروات تحت الارض كلها عوامل هامة يحتاج اليها بناء الاشتراكية ، الا ان العوامل المادية جميعا لا يمكن استثمارها ولا استخدامها الا بواسطة العامل البشرى . فعلينا ان نسعى لتحقيق العلاقة الجيدة بين قومية الهان والاقليات القومية ، ونوطد وحدة قومياتنا المختلفة كى تتضافر الجهود فى بناء وطننا الاشتراكى العظيم .

٧ ـ العلاقة بين الحزب الشيوعى والاحزاب غير الشيوعية

ايهما افضل ، وجود حزب واحد ام عدة احزاب ؟ ربما وجود عدة احزاب افضل كما يبدو الآن . وهذا لا ينطبق على الماضى فحسب بل يمكن ايضا ان ينطبق على المستقبل ، يعنى التعايش الطويل الامد والرقابة المتبادلة .

لا تزال باقية فى بلادنا تلك الاحزاب الديمقراطية العديدة التى تكونت فى غمار مقاومة العدوان اليابانى والنضال ضد تشيانغ كاى شيك والتى تكونت فى الاساس من البرجوازية الوطنية ومثقفيها ، فنحن نختلف عن الاتحاد السوفياتى فى هذا الصدد . اننا ابقينا على الاحزاب الديمقراطية عن وعى ولا نزال نتيح لها الفرصة للتعبير عن آرائها وننتهج تجاهها سياسة تجمع بين الاتحاد والنضال . فعلينا ان نتحد مع جميع الشخصيات الديمقراطية التى تبدى لنا النقد عن حسن نية . وبالنسبة الى الرجال العسكريين والحكوميين ذوى الوطنية من حزب الكومينتانغ مثل وى لى هوانغ وونغ ون هاو يجب علينا ان نواصل اذكاء حماستهم . حتى اولئك الذين انهالوا علينا بالشتائم مثل لونغ يون وليانغ شو مينغ

وبنغ يى هو ، علينا ايضا ان نوفر لهم العيش بل ونتركهم يكيلون لنا الشتائم ، فندحض الهراء منها ونقبل ما فيه صواب . وهذا يعود بالنفع على الحزب والشعب والاشتراكية .

وطالما ان الطبقات لا تزال موجودة فى الصين وكذلك الصراع الطبقى فلا بد من وجود المعارضة بشكل او بآخر . وعلى الرغم من ان جميع الاحزاب الديمقراطية والشخصيات الديمقراطية غير الحزبية قد ابدت قبولها لقيادة الحزب الشيوعى الصينى الا ان الكثير منهم فى الحقيقة يعارضون ذلك بصورة متفاوتة . ففى بعض القضايا مثل " المضى بالثورة حتى النهاية " ، ومقاومة العدوان الامريكى ودعم كوريا ، والاصلاح الزراعى ، كانوا يعارضوننا وكذلك يؤيدوننا . وفيما يتعلق بقضية قمع العناصر المعادية للثورة فان لهم حتى الآن تحفظات . كانوا لا يريدون دستورا من الطراز الاشتراكى قائلين ان المنهاج المشترك رائع للغاية ، ولكن عندما طرحت مسودة الدستور رفعوا ايديهم جميعا بالموافقة . وكثيرا ما تتحول الاشياء الى نقيضها ، وهذا ينطبق على مواقف الاحزاب الديمقراطية من مسائل كثيرة . فانهم فى المعارضة وليسوا ايضا فى المعارضة ، ودائما ما ينطلقون من المعارضة الى اللامعارضة .

ان كلا من الحزب الشيوعى والاحزاب الديمقراطية وليد التاريخ . وما ينشأ فى مجرى التاريخ يزول فى مجراه . وعليه فان الحزب الشيوعى سيزول يوما ما وكذلك الاحزاب الديمقراطية . وهل هذا الزوال امر مزعج جدا ؟ انه فى نظرى مريح جدا . وانى لأعتقد انه امر رائع ان يستغنى عن الحزب الشيوعى ودكتاتورية البروليتاريا فى يوم من الايام . ومهمتنا ان نعجل فى زوالها . وهذه الحقيقة قد تحدثنا عنها مرات عديدة .

ولكن فى الوقت الحاضر لا يمكن الاستغناء عن الحزب البروليتارى ودكتاتورية البروليتاريا بل يجب تعزيزهما باستمرار ، والا فلن نستطيع قمع العناصر المعادية للثورة ومقاومة الامبريالية وبناء الاشتراكية ولن نستطيع توطيد الاشتراكية حتى ولو بعد بنائها . ان نظرية لينين حول الحزب البروليتارى ودكتاتورية البروليتاريا ليست كما يزعم بعضهم بأن " اوانها قد فات " . ان دكتاتورية البروليتاريا لا يمكن ان تكون سوى الاكراه الشديد . ولكن علينا ان نعارض البيروقراطية وضخامة الاجهزة . انى اقترح تبسيط الاجهزة الحزبية والحكومية على نطاق واسع والغاء ثلثيها بشرط الا يؤدى ذلك الى هلاك احد او تعطل عمل .

ومع ذلك فان تبسيط الاجهزة الحزبية والحكومية لا يعنى

ابعاد الاحزاب الديمقراطية . فأرجو منكم ان تعطوا الاهتمام لأعمال الجبهة المتحدة من اجل تحسين العلاقات بينهم وبيننا واذكاء حماستهم على قدر الامكان لخدمة قضية الاشتراكية .

٨ ـ العلاقة بين الثوريين والمعادين للثورة

اى عامل هم المعادون للثورة ؟ انهم عامل سلبى وعامل تخريبى وقوة معادية للعوامل الايجابية . هل يمكن ان يتحول المعادون للثورة ؟ من البديهى ان هناك معادين للثورة مكابرين لن يتحولوا ابدا . ولكن فى ظروف بلادنا فان معظم المعادين للثورة سيتحولون بدرجات متفاوتة . وبفضل سياستنا الصحيحة تم اصلاح الكثير منهم فتحولوا الى عناصر غير معادية للثورة ، وفوق ذلك فقد انجز بعضهم اعمالا نافعة .

هناك نقاط يجب ان نؤكدها :

اولا : يجب ان نؤكد ان حملة قمع العناصر المعادية للثورة التى جرت فى عامى **١٩٥١** و**١٩٥٢** كانت حملة ضرورية . ولكن هناك رأيا يقول انه كان من الممكن الاستغناء عنها ، وهذا الرأى خاطىء .

ان معاملة العناصر المعادية للثورة تتضمن القتل والسجن والرقابة واطلاق السراح . والجميع يعرف ماذا يعنى القتل . ولكن بالسجن نعنى ايداع العناصر المعادية للثورة فى السجن لاصلاحهم عبر العمل الجسمانى ، وبالرقابة نعنى وضعهم تحت مراقبة الجماهير لاصلاحهم فى المجتمع ، اما اطلاق السراح فنعنى به عموما الا يلقى القبض فى الحالات التى يمكن معها الاعتقال او عدم الاعتقال ، او ان يطلق سراح الذين اصبح سلوكهم جيدا بعد الاعتقال . ان من الضرورى ان تكون معاملة العناصر المعادية للثورة مختلفة باختلاف احوالهم .

ولنحصر الحديث الآن بالقتل . ففى حملة قمع العناصر المعادية للثورة تم اعدام مجموعة منهم ، فمن هم هؤلاء ؟ انهم عناصر معادية للثورة ارتكبت جرائم قتل عديدة مما اشعل جماهير الشعب حقدا عليهم . وفى الثورة الكبرى التى يقوم بها الشعب بملايينه الستمائة لا يمكن تعبئة ابناء الشعب من غير اعدام اولئك العتاة المحليين من "جبابرة الشرق" و"جبابرة الغرب" . ولو لم نقم بذلك القمع لما وافق الشعب على سياسة التسامح التى ننتهجها اليوم . ولقد سمع بعضهم ان ستالين قد قتل عددا من الناس خطأ ، فزعموا بأن اعدامنا تلك المجموعة

كان خطأ ايضا . لكن هذا القول غير صحيح . ان اثبات صحة اعدام تلك المجموعة بوصفه عملا صحيحا تماما لهو امر يتحلى بأهمية واقعية فى الوقت الحاضر .

ثانيا : يجب ان نؤكد ان العناصر المعادية للثورة لا تزال موجودة ، ولكن عددها قد انخفض الى حد كبير . لقد كان من الضرورى كشف المعادين للثورة بعد ان تفجرت قضية هو فنغ . ويجب مواصلة كشف اولئك الذين لم يكشفوا بعد . ومن المؤكد ان هناك قلة من العناصر المعادية للثورة لا تزال تقوم بمختلف النشاطات التخريبية ضد الثورة ، مثل قتل الثيران واحراق الحبوب الغذائية وتخريب المصانع وسرقة المعلومات والصاق المنشورات الرجعية . . . الخ . لذا فمن الخطأ ان يقول المرء ان العناصر المعادية للثورة تمت تصفيتها تماما وانه يمكننا ان ننام ملء جفوننا . فطالما ان الصراع الطبقى موجود فى الصين والعالم فانه لا يمكننا ابدا ان نضعف من يقظتنا . كما انه من الخطأ ايضا ان يقول المرء ان العناصر المعادية للثورة لا يزال عددها كبيرا فى الوقت الحاضر .

ثالثا : يجب ان نقلل من الآن فصاعدا من الاعتقال والاعدام اثناء قمع العناصر المعادية للثورة فى المجتمع . ان هؤلاء المعادين

للثورة هم الاعداء الالدة المباشرون للشعب الذى يلتهب حقدا ضدهم ، ولهذا السبب لا بد من اعدام قلة منهم . اما معظمهم فيجب ارسالهم الى التعاونيات الزراعية حيث يشتركون فى الانتاج تحت الرقابة ويصلحون انفسهم عبر العمل الجسمانى . ولكن لا يمكننا الآن ان نعلن بأنه لن يعدم احد ولا يمكننا كذلك ان نلغى حكم الاعدام .

رابعا : يجب علينا عند كشف المعادين للثورة فى الدوائر الحزبية والحكومية والمدارس ووحدات الجيش ان نتمسك بتلك السياسة التى بدأنا تنفيذها عندما كنا فى يانآن وهى : لا يقتل احد ولا تعتقل الاغلبية . وبالنسبة الى اولئك المعادين للثورة الذين ثبتت ضدهم التهم بالادلة الدامغة ، فالدوائر المعنية تتحمل مسؤولية معالجتهم ، اما جهاز الامن العام فلا يلقى القبض عليهم ، والنيابة العامة لا ترفع الدعوى ضدهم ، والمحكمة لا تحاكمهم . وينبغى ان نطبق ذلك على اكثر من ٩٠٪ من اولئك المعادين للثورة ، وهذا ما نعنى به عدم اعتقال الاغلبية . اما القتل فلا يقتل احد .

من هم اولئك الذين لا نعدمهم ؟ اننا لم نعدم امثال هو فنغ وبان هان نيان وراو شو شى وحتى ان مجرمى الحرب

الاسرى مثل الامبراطور بو يى وكانغ تسه كذلك لم نعدمهم . وليس ذلك لأنهم لم يرتكبوا الجرائم التى تستحق الاعدام بل لأن مثل هذا الاعدام لا نفع منه . واذا اعدمنا واحدا من امثال هؤلاء المجرمين فستجرى المقارنة بين جريمته وجريمة شخص ثان وثالث ومن ثم تسقط رؤوس كثيرة . هذه هى النقطة الاولى . والثانية اننا قد نقتل شخصا خطأ . وقد اثبت التاريخ ان الرأس بعد بتره لا يمكن ارجاعه ولا يمكن ان ينمو مجددا كالكراث الذى ينمو كلما قطع . فالرأس اذا قطع خطأ لا سبيل الى ارجاعه مهما كانت الرغبة فى تصحيح الخطأ . والثالثة ان القتل يعنى القضاء على الشهود . ذلك ان قمع المعادين للثورة يحتاج الى الشهود والادلة . وفى كثير من الاحيان يكون هذا المعادى للثورة شاهدا ضد الآخر ، يمكن استجوابه عند النظر فى القضية . واذا قضيت عليه فقد يستحيل ان تعثر على شاهد آخر ، الامر الذى ينفع المعادين للثورة ولا ينفع الثورة . والرابعة ان اعدامهم لا يساعد على زيادة الانتاج اولا ، وثانيا لا يساعد على رفع مستوى العلوم ، وثالثا لا يساعد على ابادة الآفات الاربع ، ورابعا لا يساعد على تقوية الدفاع الوطنى ، وخامسا لا يساعد على استرداد تايوان . واذا اعدمتم ذاع صيتكم فى قتل الاسرى ، وقاتل

الاسرى دائما سيئ السمعة . يبقى هناك نقطة اخرى وهى ان المعادين للثورة فى الدوائر الحزبية والحكومية يختلفون عن اولئك المعادين للثورة فى المجتمع . ان الاخيرين يجثمون على صدور الشعب بينما يبتعد الاولون عن الشعب قليلا ، ان لهم اعداء على وجه العموم ولكن اعداءهم المباشرين ليسوا كثيرين . وما الضرر اذا لم نعدم منهم احدا ؟ فالقادرون على العمل يمكن اصلاحهم عبر العمل الجسمانى ، اما العاجزون فنكفل لهم العيش . ان المعادين للثورة هم نفايات وحشرات ضارة ، ولكن اذا قبضنا عليهم يمكننا ان نحملهم على اداء بعض الخدمات للشعب .

هل نضع قانونا ينص على عدم اعدام اى معاد للثورة فى الدوائر الحزبية والحكومية ؟ ان سياستنا هذه سياسة داخلية لا داعى الى اعلانها ، وكل ما نحتاجه هو ان ننفذها فعلا بقدر الاستطاعة . لنفترض ان شخصا القى قنبلة فى هذا المبنى ، فقتلت كل من فيه او نصفهم او ثلثهم فماذا تقول : الاعدام ام لا ؟ لا بد من اعدامه .

ان تنفيذ سياسة عدم الاعدام عند تطهير الدوائر الحزبية والحكومية من المعادين للثورة لا يمنعنا من اتخاذ الحزم حيالهم .

ولكنه يضمن تفادى الاخطاء التى لا يمكن تداركها ، ويتيح لنا الفرصة لتصحيح الاخطاء التى قد نرتكبها ، ويدخل الطمأنينة على نفوس الكثيرين ويبدد الشكوك بين الرفاق داخل الحزب . واذا لم نقطع رؤوسهم فعلينا ان نوفر لهم العيش . ينبغى منح جميع المعادين للثورة مخرجا للحياة حتى يجدوا الفرصة لتحويل انفسهم الى اناس جدد . وهذا الامر يخدم قضية الشعب ويعلى شأننا فى المجال الدولى .

ان قمع المعادين للثورة يتطلب مواصلة العمل الشاق ، فعلينا جميعا الا نتراخى . والى جانب قمع المعادين للثورة فى المجتمع يجب ان نستمر من الآن فصاعدا فى كشف جميع المعادين للثورة المندسين فى الدوائر الحزبية والحكومية والمدارس ووحدات الجيش . ولا بد ان نميز بيننا وبين اعدائنا . واذا ما تركنا اعداءنا يندسون فى صفوفنا وحتى فى هيئاتنا القيادية ، فانكم تدركون بوضوح كم من اخطار جسيمة تحدق بقضية الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا .

٩ ـ العلاقة بين الصواب والخطأ

يجب التمييز بين الصواب والخطأ داخل الحزب وخارجه .

وكيفية معاملة من ارتكبوا الاخطاء مسألة هامة . ان الموقف الصحيح من الرفاق الذين ارتكبوا الاخطاء يجب ان يكون اتخاذ مبدأ " الاتعاظ بالاخطاء الماضية بهدف تفادى الاخطاء فى المستقبل ومعالجة الداء بهدف انقاذ المريض " ومساعدتهم على تصحيح الاخطاء والسماح لهم بمواصلة الثورة . وفى الماضى حينما كان اصحاب الجمود العقائدى بزعامة وانغ مينغ فى السلطة ارتكب حزبنا اخطاء فى هذه المسألة مقتديا بالجانب السيئ من اسلوب ستالين . فكانوا ينبذون قوى الوسط فى المجتمع ، لا يسمحون للآخرين فى داخل الحزب بتصحيح اخطائهم ويحرمونهم من الثورة .

و« قصة آكيو الحقيقية » قصة جميلة ، اوصى الرفاق الذين قرأوها بقراءتها مرة ثانية ، والذين لم يقرأوها اوصيهم بأن يقرأوها بامعان . وفى هذه القصة كتب لو شيون بصورة رئيسية عن فلاح متأخر غير واع سياسيا . وقد افرد فصلا كاملا بعنوان " الثورة ممنوعة " اوضح فيه كيف كان الشيطان الاجنبى المزيف يمنع آكيو من الثورة . وفى واقع الامر فان كل ما كان يعرفه آكيو عن الثورة لا يتعدى الحصول على بعض الاشياء البسيطة كالآخرين ، ولكن حتى مثل هذه الثورة لم يسمح بها الشيطان الاجنبى

المزيف . ويبدو لى من هذه النقطة ان هناك اناسا اشبه ما يكونون بالشيطان الاجنبى المزيف . فهم يحرمون الذين ارتكبوا الاخطاء من القيام بالثورة ، ولا يميزون بين المخطئين والمعادين للثورة ، وذهبوا الى حد قتل بعض المخطئين . فعلينا ان نتعظ بهذا الدرس . انه لمن الخطأ حرمان الآخرين خارج الحزب من الثورة وكذلك منع الرفاق المخطئين داخل الحزب من تصحيح الاخطاء .

ولقد قال بعضهم ازاء الرفاق الذين ارتكبوا الاخطاء : لا بد من مراقبتهم ومعرفة ما اذا كانوا يصححون اخطاءهم . وانا اقول بأن مجرد المراقبة لا يكفى بل يجب مساعدتهم على تصحيح الاخطاء . وهذا يعنى المراقبة من جهة والمساعدة من جهة اخرى . ان كل انسان يحتاج الى المساعدة ، فالذين لم يرتكبوا الاخطاء يحتاجون الى المساعدة ، والذين ارتكبوا الاخطاء يحتاجون اليها اكثر . وليس هناك على الارجح انسان معصوم من الخطأ ، فهناك من يرتكب الاخطاء الكثيرة او القليلة ، ومتى ارتكب الاخطاء فانه يحتاج الى المساعدة . وانه لمن السلبية الاكتفاء فقط بالمراقبة ، بل يجب ايجاد الظروف لمساعدة المخطئ على تصحيح اخطائه . ويجب التمييز بين الصواب

والخطأ ، لأن الجدل المبدئى داخل الحزب هو انعكاس داخل الحزب للصراع الطبقى فى المجتمع ، والغموض فيه امر غير مسموح به . ان توجيه النقد الملائم والمؤيد بالحجة ، وفقا لمتطلبات الحالة ، الى الرفاق الذين ارتكبوا الاخطاء ، حتى اجراء النضال اللازم ضدهم يعتبر امرا طبيعيا ويهدف الى تقديم المساعدة لهم لتصحيح الاخطاء . واتخاذ موقف الشامتين من الرفاق الذين ارتكبوا الاخطاء بدلا من تقديم المساعدة لهم انما هو التعصب .

وبالنسبة الى الثورة حبذا ان يكون لديها الكثير من الانصار . وما عدا عدد ضئيل ممن يصرون على اخطائهم ويرفضون التوبة رغم التثقيف المكرر ، فان اغلبية المخطئين سيصححون اخطاءهم . فالذين يصابون بالتيفوئيد يكتسبون المناعة ، وبالمثل يمكن للمخطئ ان يقلل من ارتكاب الاخطاء طالما عرف كيف يأخذ الدرس من اخطائه . وبالعكس فان الذين لم يرتكبوا الاخطاء يسهل عليهم ان يشمخوا بأنوفهم عاليا ، وهم عرضة لارتكاب الاخطاء . وعلينا ان نكون حذرين ، لأن الذين يفرطون فى هز الذين ارتكبوا الاخطاء هم كثيرا ما يجدون انفسهم عرضة للهز . فقد كان فى نية قاو قانغ ان يرفع حجرا ليرمى به الآخرين ،

ولكن فى نهاية الامر اسقطه حجره . ان معاملة المخطئين عن حسن نية تكسب النفوس وتوحد الناس . وان اتخاذ موقف مساعدة الرفاق المخطئين او الموقف العدائى ضدهم هو المقياس للحكم بين سوء النية وحسن النية .

ومبدأ " الاتعاظ بالاخطاء الماضية بهدف تفادى الاخطاء فى المستقبل ومعالجة الداء بهدف انقاذ المريض" هو مبدأ لتوحيد الحزب كله ، ومن الضرورى ان نتمسك بهذا المبدأ .

١٠ ـ العلاقة بين الصين والبلدان الاخرى

لقد طرحنا شعار التعلم من البلدان الاخرى واعتقد اننا اصبنا فى ذلك . ففى الوقت الراهن نجد قادة بعض الدول لا يرغبون بل لا يجرؤون على رفع هذا الشعار . ان الامر يحتاج الى شىء من الشجاعة ، واعنى نبذ تلك الكبرياء المتكلفة التى نراها على خشبة المسرح .

يجب ان نعترف بأن لكل امة محاسنها ، والا فكيف استطاعت البقاء ؟ وكيف استطاعت التطور ؟ كما ان لكل امة مثالبها . ويظن بعضهم ان الاشتراكية شىء متكامل لا

شائبة فيه . كيف يمكن ذلك ؟ يجب ان نعترف بأن لكل شيء وجهين ، مزايا ونقائص . ان امناء فروع حزبنا وقادة السرايا والفصائل فى جيشنا يعرفون جميعا كيف يدونون فى مذكرات الجيب كلا من الوجهين المزايا والنواقص معا عند تلخيص تجارب اعمالهم . فهم يعرفون وجود وجهين لكل شيء ، فلماذا نذكر احدهما فقط ؟ سيكون هناك دوما وجهان حتى بعد عشرة آلاف سنة . للمستقبل وجهاه وللحاضر وجهاه ، كما ان لكل انسان وجهين . وعلى كل حال يوجد وجهان لا وجه واحد . ومن قال ان لشيء وجها واحدا فقط فانه يعرف وجها واحدا ويجهل الوجه الثانى .

ان مبدأنا هو ان نتعلم محاسن الامم والدول كلها وان نتعلم كل ما هو جيد بالفعل فى المجال السياسى او الاقتصادى او العلمى او التقنى او الادبى او الفنى على حد سواء . ولكن يجب ان نتعلم بعين التحليل والنقد لا بصورة عمياء ، فلا ننقل كل شيء كما هو او ننقله بشكل ميكانيكى . ومن الطبيعى الا نتعلم مثالبهم وعيوبهم .

وينبغى ان نقف هذا الموقف نفسه من تجارب الاتحاد السوفياتى وسائر البلدان الاشتراكية . فقد كانت الرؤية غير

واضحة امام بعضنا فى هذا الصدد ، فتعلموا حتى مثالبهم واعجبوا بما اكتسبوه فى الوقت الذى تم فيه نبذه فى تلك الدول ، وهكذا كان لا مفر لهم من الانتكاس كما فعل القرد سون وو كونغ . فمثلا ، اتهمنا بعضهم فيما مضى بأننا ارتكبنا خطأ مبدئيا والسبب ان الاتحاد السوفياتى اسس وزارة للسينما ومصلحة للثقافة واسسنا نحن وزارة للثقافة ومصلحة للسينما ، ولم يتوقعوا ان الاتحاد السوفياتى ما لبث ان غير فأسس وزارة للثقافة كما فعلنا . بعض الناس لا يقومون بالتحليلات ازاء اى امر . ومعيارهم الوحيد هو " الريح" . فاذا هبت الريح الشمالية اليوم يكونون من انصار الريح الشمالية ، وغدا عندما تهب الريح الغربية يصبحون من انصار الريح الغربية ، ثم تعود الريح الشمالية فيعودون من انصار الريح الشمالية . انهم لا يحملون ادنى رأى مستقل ، فكثيرا ما يتحولون من طرف الى آخر .

ان الذين رفعوا ستالين امس الى علو عشرة آلاف ذراع فى الاتحاد السوفياتى ، رموا به اليوم الى حضيض تسعة آلاف ذراع تحت الارض . وفى بلادنا اناس ينسجون على منوالهم . فاللجنة المركزية ترى ان من بين كل عشرة من اعمال ستالين ثلاثة اخطاء وسبعة انجازات ، فهو يظل اجمالا ماركسيا عظيما .

وبناء على هذا التقييم اعددنا مقال « حول التجارب التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا » . ان هذا التقييم ، ثلاثة مقابل سبعة ، مناسب . لقد ارتكب ستالين اخطاء بحق الصين ، فمغامرة وانغ مينغ "اليسارية" فى اواخر مرحلة الحرب الاهلية الثورية الثانية وانتهازية وانغ مينغ اليمينية فى اوائل حرب المقاومة ضد اليابان كلتاهما ترجع الى ستالين . ثم فى مرحلة حرب التحرير لم يسمح لنا فى البداية بالثورة معتقدا بأن الامة الصينية ستتعرض لخطر الدمار ان قامت حرب اهلية . ولما قامت الحرب كان ينظر لنا نظرة بين الشك واليقين . وعندما انتصرنا فى الحرب كان يرتاب فى ان انتصارنا انتصار تيتوى ، وكانت ضغوطه علينا شديدة فى عامى ١٩٤٩ و١٩٥٠ . ومع ذلك كله فاننا نضع ٣ درجات لاخطائه و٧ درجات لانجازاته ، وهذا انصاف .

وفى مجال علم الاجتماع والماركسية اللينينية ينبغى ان نواصل دراسة ستالين باجتهاد حيثما كان صائبا . وما يجب ان ندرسه هو جميع ما يعد من الحقائق العامة ، ولا بد من ان نربط الدراسة بواقع الصين علما بأنه لو طبقنا كل جملة حرفيا حتى ولو كانت من كلام ماركس لحدثت فوضى كبيرة . ان نظريتنا هى ان نربط الحقائق العامة من الماركسية اللينينية

بالممارسة العملية للثورة الصينية . ولقد مارس اناس فى حزبنا الجمود العقائدى فى فترة من الزمن ، فانتقدنا ذلك الجمود يومذاك . ولكنه ما زال موجودا . انه ما زال موجودا سواء فى الاوساط العلمية او الاقتصادية .

اننا متأخرون نسبيا فى مجال العلوم الطبيعية وعلينا ان نتعلم باجتهاد وخاصة من البلدان الاخرى . ولكن يجب ان نتعلم ايضا بعيون ناقدة وليس بصورة عمياء . اما فى مجال التقنية فانى ارى ضرورة اتباع الآخرين فى معظم الاشياء كخطوة اولى ، فمن المفيد ان نتعلمها لأنها لا توجد عندنا فى الوقت الحاضر ولا نعرفها بعد ، ولكن الجزء الذى اصبحت لدينا دراية به لا ينبغى ان نقلدهم فى كل شىء منه .

يجب ان نرفض وننتقد بحزم كل الانظمة والاساليب الفكرية البرجوازية المتعفنة فى البلدان الاخرى . الا ان ذلك لا يمنعنا من ان نتعلم من البلدان الرأسمالية علومها وتقنيتها المتقدمة وكل ما هو علمى فى ادارة مؤسساتها . ففى الدول الصناعية المتطورة تعمل المؤسسات بقوة بشرية قليلة وبفعالية مرتفعة وتجيد ادارة الاعمال التجارية . فيجب ان نستوعب هذا كله استيعابا جيدا تمشيا مع مبادئنا وذلك من اجل تحسين اعمالنا . ان الذين يعتبرون

اللغة الانجليزية فرعا من فروع دراستهم لا يدرسونها اليوم بجد ، والرسائل العلمية لا تترجم الى الانجليزية ولا الفرنسية ولا الالمانية ولا اليابانية للتبادل مع الدول الاخرى . وهذا ايضا نوع من الايمان الاعمى . ان رفض كل ما هو اجنبى من العلوم والتقنية والثقافة بلا تمييز ، مثله مثل ما تقدم ذكره من نقل كل ما هو اجنبى بصورة حرفية وبلا تمييز ، هو ليس موقفا ماركسيا ولا ينفع قضيتنا .

وفى رأيى ان للصين نقيصتين تعتبران فى الوقت نفسه مزيتين .

اولا : كانت الصين مستعمرة وشبه مستعمرة وليست امبريالية وكانت تعانى من الظلم بصورة مستمرة . فهى غير متطورة فى الصناعة والزراعة ومستوياتها ضعيفة فى العلوم والتقنية . وباستثناء مساحتها الواسعة وثرواتها الوفيرة وتعدادها الضخم وتاريخها العريق ورواية « احلام المقصورة الحمراء » فى ادبها ... الخ فانها دون غيرها فى كثير من النواحى ، فلا سبيل لها الى الغرور والكبرياء . ولكن هناك بعض الناس صاروا يشعرون بأنهم اقل شأنا من غيرهم فى كل شيء لما طالت بهم العبودية ، لذا لم يعد بامكانهم ان يقفوا منتصبى القامة امام الاجانب ، شأنهم فى ذلك شأن جيا قوى فى مسرحية « معبد فامنسى » ، الذى

اعتذر بأنه اعتاد الوقوف فى المناسبات عندما دعى الى الجلوس .
وفى هذه الناحية يجب ان نحث انفسنا ونرفع ثقة امتنا بنفسها ونطور روح " استصغار الامبريالية الامريكية " التى كنا ندعو اليها خلال مقاومة العدوان الامريكى ودعم كوريا .

ثانيا : ان ثورتنا قد جاءت متأخرة . ورغم اننا سبقنا روسيا فى اسقاط الامبراطور فى ثورة عام ١٩١١ الا ان تلك الثورة كانت فاشلة لعدم وجود الحزب الشيوعى . ثم انتصرت الثورة الشعبية فى عام ١٩٤٩ متأخرة عن ثورة اكتوبر السوفياتية بثلاثين سنة ونيف . وفى هذه الناحية ايضا لا تسمح لنا الظروف بالغرور والكبرياء . ان الاتحاد السوفياتي يختلف عنا ، فقد كانت روسيا القيصرية امبريالية من جهة ، ومن جهة ثانية فقد شهدت ثورة اكتوبر . لذا فان الكثير من السوفييت مختالون مغرورون .

ان نقيصتينا هما ايضا مزيتان . وقد سبق ان قلت اننا نتميز " بالفقر " و" البياض " . اعنى بـ " الفقر " اننا لا نملك كثيرا من الصناعات وان زراعتنا غير متطورة . وبـ " البياض " اننا كورقة بيضاء وان مستوانا الثقافى والعلمى غير عال . وليس هذا بأمر سيىء اذا نظرنا اليه من زاوية التطور . ان الفقير يرغب فى الثورة ، اما الغنى فيصعب عليه ذلك . والدول ذات المستويات

العالية فى العلوم والتقنية تنتفخ غرورا وخيلاء . اما نحن فورقة بيضاء تصلح ان يكتب عليها .

وعليه فان " الفقر" و" البياض " كلاهما فى صالحنا . وعندما تصبح بلادنا فى المستقبل غنية وقوية يجب علينا ان نتمسك ايضا بالموقف الثورى ونبقى متواضعين ومتروين ونتعلم من غيرنا ولا نشمخ بأنوفنا غرورا . ويجب ان نتعلم من غيرنا فى فترة الخطة الخمسية الاولى بل وحتى بعد عشرات من الخطط الخمسية . ويجب ان نتعلم حتى بعد عشرة آلاف سنة ، فماذا يضرنا ذلك ؟

لقد تحدثت حول عشرة موضوعات ، وهى تشكل عشر علاقات كلها تناقضات . ان العالم يتكون من التناقضات ، وبدون التناقض ليس هناك عالم . ومهمتنا ان نعالج هذه التناقضات معالجة صحيحة . فهل بامكاننا معالجة هذه التناقضات كلها معالجة جيدة فى الممارسة العملية ؟ يجب ان نكون مستعدين لكل من الاحتمالين ، ولا بد لنا فوق ذلك من ان نصادف تناقضات جديدة ومشكلات جديدة اثناء معالجة تلك التناقضات . ان الطريق متعرج دائما والمستقبل مشرق دائما ، وهذا ما رددناه

مرارا . ويجب ان نكافح لتجنيد جميع العوامل الايجابية الموجودة داخل الحزب والبلاد وخارجهما ، المباشرة منها وغير المباشرة ، لنبني بلادنا ونجعلها دولة اشتراكية قوية .

毛 泽 东
论十大关系
*
外文出版社出版（北京）
1977年（32开）第一版
编号：（阿）1050—2349
00020
1—A—966P